الأمم المتحدة

A/AC.109/2020/2

الجمعية العامة

Distr.: General
19 February 2020
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغويلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم 3

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية 4

ثانيا – الميزانية 6

ثالثا – الظروف الاقتصادية 7

ألف – لمحة عامة 7

باء – السياحة 8

جيم – الخدمات المالية 8

دال – الزراعة ومصائد الأسماك 9

هاء – البنية التحتية 9

واو – النقل والاتصالات 10

رابعا – الظروف الاجتماعية 10

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة، المتاحة في الرابط: www.un.org/ar/decolonization/workingpapers.

240320 030320 20-02643 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – لمحة عامة 10
باء – التعليم 11
جيم – الصحة العامة 12
دال – الجريمة والسلامة العامة 12
هاء – حقوق الإنسان 12
خامسا – البيئة 13
سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين 13
سابعا – وضع الإقليم في المستقبل 14
ألف – موقف حكومة الإقليم 14
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة 14
ثامنا – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة 15
المرفق
خريطة أنغويلا 18

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: أنغويلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للميثاق، تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم تيم فوي (منذ آب/أغسطس 2017).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بُعد 240 كيلومترا إلى الشرق من بورتوريكو، و 113 كيلومترا إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفيس، و 8 كيلومترات إلى الشمال من سينت مارتن/سانت مارتن. وتضاريس الإقليم منبسطة نسبيا تتخللها هضاب قليلة متموجة بارتفاع أقصاه 213 قدما.

مساحة الأرض: 96 كيلومترا مربعا. وتمتد الجزيرة الرئيسية طولا مسافة أقصاها 26 كيلومترا وعرضا مسافة أقصاها 5 كيلومترات.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 178 92 كلم^2.

السكان: 397 15 نسمة (تقديرات عام 2018).

العمر المتوقع عند الولادة: 81,6 سنة (الرجال: 79,0 سنة؛ والنساء: 84,3 سنة (تقديرات عام 2018)).

اللغات: يتكلم الإنكليزية 97 في المائة من السكان. ويتكلم البعض أيضا الإسبانية والصينية.

العاصمة: ذي فالي.

رئيس حكومة الإقليم: الوزير الأول فكتور بانكس (منذ نيسان/أبريل 2015)

الانتخابات: جرت أحدث انتخابات في 22 نيسان/أبريل 2015؛ وستجرى الانتخابات المقبلة بحلول نيسان/أبريل 2020.

الأحزاب السياسية الرئيسية: جبهة أنغويلا المتحدة؛ الحركة التقدمية لأنغويلا.

الهيئة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 589 18 دولارا من دولارات الولايات المتحدة (تقديرات عام 2014).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والتحويلات.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: 8 في المائة (تقديرات عام 2012).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي، وله سعر صرف ثابت مقابل الدولار الواحد للولايات المتحدة يبلغ 2,6882 دولار من دولارات شرق الكاريبي.

لمحة تاريخية موجزة: الأراواك هم السكان الأصليون لهذا الإقليم الذي استعمره المستوطنون البريطانيون والأيرلنديون في عام 1650، وارتبط الإقليم دوريا بسانت كيتس ونيفيس وهياكل إقليمية مختلفة. وفي عام 1980، أصبح الإقليم تابعا للمملكة المتحدة.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - ينص مرسوم دستور أنغويلا، الذي دخل حيز النفاذ في عام 1982 وعُدِّل في عامي 1990 و 2019، على أن حكومة أنغويلا تتألف من الحاكم والمجلس التنفيذي ومجلس النواب. ويتولى الحاكم، الذي يعيّنه التاج البريطاني، المسؤولية عن شؤون الدفاع والخارجية والأمن الداخلي (بما في ذلك دائرة الشرطة)، والخدمات المالية الدولية وتنظيمها، والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام الخدمة العامة وشروطها على موظفي الحكومة. ويتعيّن على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينص المرسوم على أن التاج البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة مجلس الملكة الخاص، لبسط السلام والنظام وإرساء الحوكمة الرشيدة في أنغويلا.

2 - ووفقا للدستور، يتألف المجلس التنفيذي للإقليم من الوزير الأول ووزراء آخرين لا يزيد عددهم عن ثلاثة وزراء، وعضوين بحكم منصبهما هما النائب العام ونائب الحاكم. ويتصرف الحاكم بصفته رئيس المجلس، من دون أن يكون له الحق في التصويت. ويُنتخب مجلس النواب حاليا لفترات مدة كل منها خمس سنوات، وهو يضم رئيس المجلس وأعضاء لا يزيد عددهم عن سبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية لكل منها ممثل واحد، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يعيّنهما الحاكم، أحدهما بمشورة الوزير الأول والثاني بعد التشاور مع الوزير الأول وزعيم المعارضة، حسب الاقتضاء. وفي أعقاب الإصلاحات الدستورية التي أُجريت في عام 2019 (انظر الفقرة 8 أدناه)، سيتألف مجلس النواب الذي سيُنتخب في الانتخابات العامة المقبلة من سبعة أعضاء من الدوائر الانتخابية الفردية وأربعة أعضاء من دائرة انتخابية واحدة على نطاق الجزيرة. ولن يعين الحاكم أي عضو. ويختار الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب العضو الذي يرى أنه يمكن أن يحظى بدعم أغلبية الأعضاء المنتخبين ليعينه في منصب الوزير الأول. وبموجب التعديلات الدستورية لعام 2019، أُدخل حد أقصى لفترتين متتاليتين لرئيس الوزراء. ويعين الحاكم أيضا الوزراء الآخرين، بمشورة الوزير الأول، من بين الأعضاء المنتخبين في المجلس.

3 - وقد أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في أنغويلا في 22 نيسان/أبريل 2015 عن تغيير تشكيلة الحكومة من حركة أنغويلا المتحدة إلى جبهة أنغويلا المتحدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، غيرت حركة أنغويلا المتحدة اسمها إلى الحركة التقدمية لأنغويلا. وتولى فيكتور بانكس منصبه في 23 نيسان/أبريل 2015 كرئيس للوزراء وأصبح أول وزير أول للإقليم بعد التعديل الدستوري الذي دخل حيز النفاذ في أيار/مايو 2019.

4 - وقانون أنغويلا هو القانون العام المطبق في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة حتى آب/أغسطس 1971 عن الدولة المشتركة السابقة، دولة سانت كيتس - نيفيس - أنغويلا، وأي تشريعات سُنّت منذ ذلك التاريخ، سواء محليا أو من جانب المملكة المتحدة نيابةً عن أنغويلا. وتتولى تطبيق القانون المحكمةُ العليا لشرق الكاريبي، وهي محكمة إقليمية مقرها في سانت لوسيا أُنشئت للدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي وتتألف من قسمين هما محكمة استئناف متنقلة ومحكمة عدل عليا. وتعد اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص أعلى هيئة قضائية يُلجأ إليها.

5 - وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام 2002 على منح مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية الجنسيةَ البريطانية. وفي هذا السياق، أعربت حكومة الإقليم عن قلقها إزاء الثغرة التي تؤثر على بعض أطفال آباء مواطني الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار الذين لم يتزوج آباؤهم عند ولادتهم.

6 - وفي عام 2011، شكّلت أنغويلا فريقا لصياغة دستور جديد برئاسة هـ. كليفتون نايلز. وكما ورد سابقاً، فقد قُدّم مشروع نص إلى الحكومة في شباط/فبراير 2012 يتضمن العديد من التغييرات المقترح إدخالها على الحكم والتي يمكن أن تصبح مكونات رئيسية لدستور مستقل. وفي أيلول/سبتمبر 2015، أنشأت حكومة الإقليم لجنة جديدة للإصلاح الدستوري والانتخابي من أجل المضي في عملية الإصلاح الدستوري والانتخابي، وكلفتها بأن تقوم، في جملة أمور، بمراجعة المقترحات السابقة لإصلاح دستور أنغويلا لعام 1982. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، نشرت حكومة الإقليم المقترحات المتعلقة بالإصلاح الانتخابي والدستوري المقدمة من اللجنة في شكل مشروع دستور جديد، ومشروع قانون انتخابات جديد، ومشروع لجنة تحديد الدوائر الانتخابية الجديدة، وبعد ذلك أجرت لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي مشاورة عامة. وصدر مشروع منقح للدستور، في 31 آذار/مارس 2017، وعرض على المجلس التنفيذي في 4 أيار/مايو. وفي حزيران/يونيه 2018، قدمت حكومة الإقليم مقترحات إلى حكومة المملكة المتحدة بشأن التعديلات المدخلة على دستور أنغويلا، التي سيجري تنفيذها من خلال نهج تدريجي، حيث تدخل المرحلة الأولى حيز النفاذ قبل الانتخابات العامة المقبلة، المقرر عقدها بحلول عام 2020، وتليها المرحلة الثانية، التي تتألف من إجراء استعراض كامل للدستور، عقب انتهاء المرحلة الأولى مباشرةً.

7 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، أُجريت مشاورة عامة في الإقليم بشأن مشروع أمر (تعديل) دستور أنغويلا. وفي شباط/فبراير 2019، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، لدى اطلاعها لجنة الشؤون الخارجية في برلمانها على مشروع الأمر الصادر عن مجلس الملكة الخاص، أن المقترحات الواردة في إطار المرحلة الأولى نشأت عن مفاوضات مع حكومة الإقليم وأنها ترمي إلى تحسين كفاءة العمليات الحكومية وإجراءات الإعداد للانتخابات؛ ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن المقترحات لا تؤثر على توازن السلطات الدستورية بين المملكة المتحدة وحكومة الإقليم.

8 - وأقر مجلس الملكة الخاص الأمر ذا الصلة في المجلس في نيسان/أبريل 2019، وأدخلَ الحاكمُ المرحلة الأولى من التعديلات على دستور أنغويلا حيز النفاذ في 14 أيار/مايو 2019. وبدأت المفاوضات الرسمية للمضي بالمرحلة الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي بيان مشترك صادر عن فريقي التفاوض التابعين للمملكة المتحدة وأنغويلا، مؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، لوحظ إحراز تقدم جيد مع أنه لم يتم الاتفاق على أي أمر نهائي. وأشار البيان كذلك إلى وجود شواغل في أنغويلا بشأن الفصل بين الإصلاحات الانتخابية والدستورية، وإلى أن الفريقين أجمعا على عدم التسرع في العملية أو اختتامها قبل الانتخابات المقبلة في الإقليم.

9 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وانسجاما مع الكتاب الأبيض المعنون *أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة* الذي نُشر عام 2012، أوضح الحاكم أنه ينبغي لأي قرار ينص على قطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة وأنغويلا أن يكون مستندا إلى الرغبة الصريحة والمعرب عنها دستوريا من قبل شعب أنغويلا. وإذا ما أُعرب عن رغبة واضحة في الاستقلال، فإن حكومة المملكة المتحدة ستفي بالتزاماتها بمساعدة الإقليم على تحقيقه.

10 - وفي أعقاب الانتخابات التي أُجريت في نيسان/أبريل 2015، أُفيد بأن الوزير الأول المنتخب آنذاك بانكس أعلن أن تحفيز اقتصاد أنغويلا يشكل أولوية رئيسية وأن الاستقلال السياسي لأنغويلا ليس أولوية مباشرة لإدارته، على عكس موقف الإدارة السابقة في ظل حركة أنغويلا المتحدة.

ثانيا - الميزانية

11 - اتفقت حكومتا المملكة المتحدة وأنغويلا على إطار متعلق بالمسؤولية المالية والتنمية، أصبح جزءا من قانون أنغويلا في تشرين الثاني/نوفمبر 2013. وقد حدد التزام حكومة أنغويلا بوضع ميزانية متوازنة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاقتراض، وخطة مالية متوسطة الأجل لإدارة المالية العامة خلال السنوات الخمس المقبلة.

12 - ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، فإن أنغويلا ملتزمة بالإصلاحات المالية وهي ممسكة بزمام المسؤولية المالية للإقليم. وقد أعربت حكومة الإقليم عن رأي مفاده أنه بالنظر إلى جهود الإنعاش والضغوط المالية التي أعقبت الإعصار إيرما، ينبغي ألا يكون الإصلاح المالي شرطا مسبقا للإغاثة في حالات الكوارث.

13 - وفي آذار/مارس 2019، عرض الوزير الأول بانكس آنذاك ووزير المالية على مجلس النواب ميزانية قدرها 230,28 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي للسنة المالية 2019. وفي ميزانية عام 2019 لحكومة الإقليم، بلغت حصة النفقات المتكررة 213,48 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، بينما خُصصت للميزانية الرأسمالية اعتمادات قدرها 16,80 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ومن ناحية أخرى، قُدّرت الإيرادات المتكررة لعام 2019 بمبلغ 208,36 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وهو ما يمثل زيادة عن الإيرادات المتكررة للعام السابق التي قُدِّرت بمبلغ 199,53 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وإضافة إلى ذلك، قُدّرت المنح والإيرادات الرأسمالية المتوقعة بمبلغ 37,38 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ونتيجة لذلك، قُدّر العجز المتوقع في الرصيد المتكرر لعام 2019 بمبلغ 5,12 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، والفائض المتوقع تحقيقه في رصيد الحساب الرأسمالي بمبلغ 20,48 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

14 - وفي ما يتعلق بالسنة المالية 2018، بلغ العائد من الإيرادات المتكررة 199,48 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي وبلغ مجموع النفقات المتكررة 205,64 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد واصلت حكومتها تقديم منح رأسمالية إلى الإقليم من خلال تمويل برنامج وزارة الخارجية والكومنولث بمبالغ مجموعها 8,15 ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي في السنة المالية 2019/2018 من أجل دعم التعليم والاتصالات السلكية واللاسلكية وإعادة بناء الهياكل الأساسية للموانئ وخدمات مكافحة الحرائق ومشاريع مراقبة الحركة الجوية والتعافي وإعادة التأهيل بعد هبوب إعصار إيرما في أيلول/سبتمبر 2017.

15 - واستنادا إلى استعراض أجرته وزارة المالية والتنمية الاقتصادية لحكومة الإقليم لحافظة ديون أنغويلا في عام 2018، فإن مجموع الدين العام، الذي يتألف من دين الحكومة المركزية والديون المضمونة من الحكومة من المصادر المحلية والخارجية، بلغ 525,17 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، أي ما يعادل 67,37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي نهاية عام 2018، ارتفع مستوى رصيد الديون

بنسبة 1,56 في المائة (8,07 ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي)، مقارنة بعام 2017، ويعزى ذلك أساساً إلى مبلغ إضافي قدره 40,23 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في إطار ديون جديدة قابلتها مدفوعات استهلاك قدرها 32,16 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

16 - ولا ضرائب في أنغويلا على الدخل أو العقارات أو الأرباح الرأسمالية أو الشركات أو القيمة المضافة. وتواصل حكومة الإقليم دراسة هذه المسألة، ولا سيما ما يتعلق بأثر انخفاض الضرائب على اقتصاد الإقليم واحتياطيات القطاع العام. وفي أيار/مايو 2018، أقرت حكومة الإقليم ضريبة على السلع والخدمات باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر الإصلاح الضريبي ووافقت على تطبيقها تدريجيا بحلول عام 2023. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نُفذت المرحلة الأولى من ضريبة السلع والخدمات، التي تنطوي على إعادة تشكيل الرسوم الجمركية وبدء فرض ضريبة مؤقتة على السلع ورسوم الخدمات وضريبة الاستهلاك الخارجية.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

17 - وفقا للمصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، يُقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي لأنغويلا، بأسعار السوق، قد انخفض بنسبة 8,9 في المائة في عام 2019، مقارنةً بانخفاض بنسبة 13,7 في المائة في عام 2018. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 947,94 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام 2019، مقارنة بمبلغ 870,45 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام 2018.

18 - والصناعات الرئيسية في أنغويلا هي السياحة والعقارات والوساطة المالية. ومن المتوقع أن تظل السياحة أكبر مساهم في الاقتصاد في عام 2019، حيث تمثل 19,44 في المائة من النشاط الاقتصادي الحقيقي، وسجلت نموا بنسبة 20 في المائة مقارنة بعام 2018، عندما ألحقَ الإعصار إيرما أضرارا كبيرة بهذا القطاع.

19 - وأفادت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الوارد بأن أنغويلا تكبدت أضرارا كبيرة لبيئتها واقتصادها في عام 2018 جرّاء هبوب الإعصار إيرما، وهو إعصار من الفئة 5، في أيلول/سبتمبر 2017. وقُدِّر مجموع الأضرار بمبلغ 507 ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي. وقُدِّر مجموع الخسائر والتكاليف الإضافية بمبلغ 331,5 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي و 41,9 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، على التوالي. وكان القطاع الأكثر تضررا هو قطاع السياحة، الذي يمثّل القوة المحركة لاقتصاد أنغويلا، بما في ذلك كونه المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية، في حين تكبّدت قطاعات البنى التحتية المتمثلة في الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل، وهي قطاعات ضرورية لسير قطاع السياحة، أضرارا كبيرة أيضا. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، فبعد سنة من التدهور الاقتصادي الناجم عن الإعصار إيرما، كانت التوقعات الاقتصادية لعام 2018 إيجابية نتيجة للنمو المتوقع في قطاع البناء من خلال أعمال إعادة البناء والتجديد. غير أن النمو انخفض بالقيمة الحقيقية بنسبة 2,9 في المائة في عام 2018، نتيجة لانتعاش أبطأ مما كان متوقعا في قطاع السياحة وتأخيرات في إعادة الإعمار في القطاعين الخاص والعام. ومع ذلك، فإن

علامات الانتعاش، مثل ارتفاع الطلب على تصاريح العمل، وزيادة نشاط التشييد، وارتفاع أعداد الزوار الوافدين، تشير إلى سلوك اقتصاد أنغويلا اتجاها إيجابيا.

باء - السياحة

20 - تضطلع وزارة المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار والتجارة والسياحة بالمسؤولية عن تنفيذ الخطة الرئيسية للسياحة (2010-2020)، بينما يتولى كل من مجلس السياحة في أنغويلا ورابطة الفنادق والسياحة في أنغويلا تسويق وترويج المنتَج السياحي للإقليم.

21 - وبلغ عدد الزوار الوافدين في عام 2018 ما مجموعه 345 87 زائراً، بعد أن كان عددهم 678 150 زائراً في عام 2017، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 42 في المائة يمكن أن يعزى إلى إغلاق عدد من الفنادق الكبيرة في الجزيرة في أيلول/سبتمبر 2017 نتيجة للإعصار إيرما. وفي عام 2019، انعكس هذا الاتجاه، إذ سُجل وصول 770 136 زائراً.

جيم - الخدمات المالية

22 - وفي خطاب ميزانية حكومة الإقليم لعام 2019، ذُكر أن قطاع الوساطة المالية، الذي يمثل كل الخدمات المصرفية والتأمينية والخدمات ذات الصلة، شهد انخفاضا كبيرا بنسبة 13 في المائة في عام 2017. وساهم هذا القطاع بمبلغ 61,97 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي بالقيمة الاسمية، وهو ما يمثل 9,8 في المائة من الاقتصاد في عام 2017. وفي عامي 2018 و 2019، لم يكن قطاع الوساطة المالية من القطاعات الرئيسية التي ساهمت في اقتصاد أنغويلا.

23 - وأنشئت مفوضية الخدمات المالية في أنغويلا في عام 2004، باعتبارها هيئة ناظمة مستقلة مسؤولة أمام الحاكم. وفي الوقت نفسه، فإن وزارة المالية هي التي تضطلع بالمسؤوليات عن إدارة الإقليم فيما يتعلق بقانون الولايات المتحدة بشأن الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2014، انضمَّت أنغويلا إلى أول المبادرين إلى الالتزام بالاعتماد المبكر لمعيار الإبلاغ الموحد الذي يشكل المعيار الجديد في التبادل التلقائي للمعلومات بين السلطات الضريبية الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

24 - وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت أنغويلا اتفاقا ثنائيا مع المملكة المتحدة في إطار مبادلات المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع، وبدأ نفاذ الاتفاق في 30 حزيران/يونيه 2017. وينص الاتفاق على أن تتاح لسلطات إنفاذ القانون، في الوقت اللازم، المعلومات عن ملكية الانتفاع المتعلقة بكيانات الشركات والكيانات القانونية التي تأسست ضمن الولاية القانونية للسلطات المعنية. وفي عام 2017، وافقت حكومة المملكة المتحدة على تقديم المساعدة المالية إلى أنغويلا لمعاونتها في إنشاء نظاما لملكية الانتفاع، فضلا عن المساعدة في صياغة التشريعات التي سيقوم عليها هذا النظام.

25 - وفي آب/أغسطس 2013، وُضع اثنان من المصارف التجارية في أنغويلا تحت وصاية المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، هما المصرف الوطني لأنغويلا والمصرف التجاري لمنطقة البحر الكاريبي. وفي عام 2015، قررت حكومة الإقليم المضي في تنفيذ الخطة الرامية إلى تسوية أوضاع المصارف المتعثرة، التي اقترحها المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي. وفي نيسان/أبريل 2016، صدّق الحاكم على سلسلة من التشريعات ذات الصلة (قانون المصارف لعام 2015؛ والقانون (المعدَّل)

المتعلق بهيئة إدارة الأصول لمنطقة شرق البحر الكاريبي لعام 2016؛ وقانون الالتزامات المتعلقة بتسوية أوضاع المصارف المتعثرة لعام 2016)، ودُمج المصرفان لتشكيل المصرف التجاري الوطني لأنغويلا. ووفقا لحكومة الإقليم، وصل المبلغ الذي تدخلت به حكومة أنغويلا في تسوية أوضاع المصارف إلى 325,4 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

26 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي يُلزِم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزِم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وقد مُدد هذا الموعد النهائي منذ ذلك الحين حتى عام 2023.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

27 - ومع أن النشاط الزراعي في أنغويلا محدود، فقد أعربت حكومة الإقليم في خطاب ميزانيتها لعام 2019 عن ارتياحها للاهتمام المتجدد بالزراعة الذي أبداه في شكلٍ رئيسي جيل الشباب وأفادت بأن وزارة الزراعة تعمل في شكل وثيق مع هؤلاء المزارعين للحد من الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة وتحسين نوعية الأغذية.

28 - ويشكّل صيد الأسماك مصدر رزق هاما للعديد من مواطني أنغويلا، إذ يوفّر إيرادات مباشرة لأكثر من 300 شخص، إضافة إلى عدد أكبر ممن يمارسون هذا النشاط على أساس الكفاف. وكما ورد سابقا، فإن أنغويلا تستغلُّ أقل من ربع مساحة منطقة الصيد الخالصة الخاصة بها الواقعة في شمال الجزيرة. وتبذل إدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية جهودا لحشد الصيادين في هيئة موحدة ولتشجيع الإشراف على مصائد الأسماك والسبل المستدامة والمبتكرة لتعزيز صناعة صيد الأسماك.

29 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تحدد خطة أنغويلا لتنمية مصائد الأسماك، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في نيسان/أبريل 2016، العمل الذي يتعين تنفيذه لكفالة الاستغلال الأمثل والمستدام لموارد أنغويلا السمكية. وطلبت حكومة الإقليم المساعدة من الدولة القائمة بالإدارة لوضع نظامٍ مرخَّص لصيد الأسماك يسري على مياهها، وأعربت عن رأي مفاده أن من شأن بدء تطبيق الصيد المرخص في أنغويلا أن يساعد على حل مشكلة الصيد غير المشروع بالشباك المخروطية وصيد الحيتان اللذين يمارَسان في مياه أنغويلا.

هاء - البنية التحتية

30 - وفقا لحكومة أنغويلا، في الإقليم نحو 100 كيلومتر من الطرق المعبدة و 60 كيلومترا من الطرق غير المعبدة. ويزيد عمر بعض الطرق المعبدة عن 25 سنة ولم تُجر لها صيانة كافية.

31 - وتتولى هيئة المطار والموانئ في أنغويلا، وهي كيان شبه مستقل يتمتع بالاكتفاء الذاتي، إدارة عمليات المطار والموانئ على أساس تجاري. ومطار كلايتن ج. لويد الدولي، الواقع على مشارف مدينة ذي فالي، هو المطار الوحيد في الجزيرة، ويوفر الخدمات للطائرات التجارية والخاصة على حد سواء. وتسيَّر رحلات جوية بينه وبين المطارات الدولية لأنتيغوا وسينت مارتن/سانت مارتن وبورتوريكو وسانت توماس.

وإضافة إلى ذلك، تشكِّل خدمة العبّارات والزوارق المستأجرة بين أنغويلا وسانت مارتن وصلة النقل الدولية الرئيسية بين أنغويلا والبوابات الدولية الرئيسية.

32 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، منحت حكومةُ المملكة المتحدة حكومةَ الإقليم هبة قدرها 60 مليون جنيه استرليني في أعقاب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب الإعصار إيرما في وقت سابق من ذلك العام. وقد وُضعت الهبة المعنونة "برنامج أنغويلا"، بموجب مذكرة تفاهم بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم وُقِّعت في أيار/مايو 2018. وقد أكدت حكومة الإقليم قائمة بمشاريع البنية التحتية التي من المقرر دعمها من خلال التمويل، بما في ذلك تجديد المدارس، والمستشفى الوحيد، وثلاث عيادات متعددة التخصصات، ووحدة الصحة البيئية، وغير ذلك من نواحي البنية التحتية الوطنية الحيوية مثل المطار الوحيد في الجزيرة ومنفذ محطة عبارات الركاب في بلوينغ بوينت. وخُصص تمويل إضافي قدره 17 مليون جنيه استرليني للفترة 2019-2021 لمشروعين محددين هما تعزيز إيرادات حكومة الإقليم في إطار خطة اقتصادية متوسطة الأجل للتنمية المالية، وبناء رصيف جديد للبضائع في ميناء رود باي، نظرا لأن رصيف المراكب الصغيرة القديم بلغ نهاية صلاحية خدمته. ومن المتوقع إنجاز برنامج أنغويلا ومشاريع إضافية بحلول آذار/مارس 2023.

واو - النقل والاتصالات

33 - ذكرت حكومة الإقليم، في خطاب ميزانيتها لعام 2019، أن قطاع النقل والتخزين والاتصالات يمثل 9 في المائة من الاقتصاد، أي ما يمثل 69,07 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. وقد تقلص هذا القطاع بنسبة 14,2 في المائة في عام 2017 نتيجة لتأثير الإعصار إيرما. وسُجلت زيادة طفيفة في النقل البري، نتيجة لأنشطة التنظيف والترميم الأولية التي أعقبت العاصفة. وسجل النقل الجوي نموا بنسبة 14 في المائة بسبب زيادة الاحتياجات من النقل الجوي في أعقاب إغلاق ميناء بلوينغ بوينت نتيجة للدمار الذي أحدثه الإعصار إيرما.

34 - ولدى أنغويلا نظام هاتفي داخلي حديث مجهّز بالعديد من الوصلات الشبكية الخارجية، بما في ذلك عدة محطات لإعادة البث إلى سينت مارتن/سانت مارتن تعمل بالموجات الدقيقة، ووصلة أرضية تعمل بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، مع وجود منافسة على تقديم خدمات الهاتف المحمول والخطوط الأرضية والإنترنت.

35 - وتعتبر حكومة الإقليم أن المدرج الوحيد للجزيرة غير مناسب لاستيعاب الحمولات والطائرات الكبيرة، وهو ما اتضح خلال جهود الإغاثة التي بُذلت في أعقاب الإعصار إيرما. وتعمل حكومة الإقليم على توسيع المطار لتحسين إمكانية الوصول الدولي وإتاحة نقل شحن جوي أكبر إلى الجزيرة.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

36 - يشرف مجلس أنغويلا للضمان الاجتماعي على نظام الضمان الاجتماعي للإقليم. وتقدم إدارة التنمية الاجتماعية الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى الجمهور. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تحدد السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر 2018، إطارَ نظام

متكامل للحماية الاجتماعية في الإقليم، بهدف مساعدة أنغويلا في المضي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف التي تركز على التطورات الاجتماعية. وتهدف السياسة إلى كفالة الإنصاف والعدالة في تقديم الخدمات، مع مراعاة آراء أصحاب الحقوق وإسهاماتهم، ووضع الحماية الاجتماعية في إطار موحد ومتسق للتخطيط والاستجابة. وتواصل حكومة أنغويلا تقديم الإغاثة المؤقتة للفئات الضعيفة في شكل منح للمساعدة العامة.

37 - وتواصل وزارة التنمية الاجتماعية توعية الجهات المعنية بأهمية الانضمام إلى البروتوكول المشترك بين الوكالات لحماية الأطفال الذي وُضع بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، للتأكد من أن جميع الوكالات المسؤولة عن حماية الأطفال تعمل معا لمكافحة إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فقد تلقّت الوزارة دعما من دائرة المشورة والدعم التابعة لمحكمة الطفل والأسرة في المملكة المتحدة، التي قدمت سلسلة من الدورات التدريبية للموظفين في المجالات المتعلقة بحماية الطفل.

38 - واستمر رصد تنفيذ البروتوكول المشترك بين الوكالات لحماية الطفل في اجتماعات الاستعراض التي تعقد شهريا مع الوكالات الرئيسية. وأُنشئ مجلس لحماية الطفل في عام 2016، مما أعطى دليلا آخر على استمرار التركيز على حماية الأطفال من إساءة المعاملة.

باء - التعليم

39 - وفقا لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تبلغ نسبة محو الأمية الوظيفية في أنغويلا 93 في المائة، كما أن الالتحاق بالمدارس الابتدائية متاح للجميع بلا استثناء، حيث يكمل 100 في المائة من التلاميذ الدراسة في الصف الأخير. وتوفر إدارة التعليم خدمات التطوير المهني المستمر لجميع المعلِّمين، مع التركيز على توفير الدعم للمعلِّمين الجدد.

40 - وتقدم الكلية المتوسطة لأنغويلا درجات جامعية متوسطة ودبلوم دراسات عليا، في جملة أمور. ويقدم مركز التعليم المفتوح التابع لجامعة وِست إنديز خدمات معتمدة بالكامل للتعليم العالي في أنغويلا. وإضافة إلى ذلك، وفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن إحدى كليات الطب الخاصة التي يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية لها فرع في الإقليم يقدم العلوم الأساسية إلى طلابه، ومعظمهم من الولايات المتحدة.

41- ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، فإن المشكلة الرئيسية بالنسبة إلى قطاع التعليم هي حالة البنية التحتية. وأعربت حكومة أنغويلا عن رأي مفاده أن الإقليم سيستفيد من تقييم رسمي لمستوى التعليم المقدم في الجزيرة، فضلا عن الأخذ بخيارات بديلة لتوفير التعليم، عند الاقتضاء، خارج الإقليم أو من خلال التعلم من بُعد.

42 - ويدفع الطلاب من أقاليم ما وراء البحار نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار، أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو سويسرا، خلال فترة الثلاث سنوات السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهؤلاء الطلاب الحصول على التمويل الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للالتحاق بالتعليم العالي أو المهني.

جيم - الصحة العامة

43 - تضطلع هيئة الصحة في أنغويلا بالمسؤولية عن جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وفي الإقليم ثلاث مقاطعات صحية تضم أربعة مراكز صحية وعيادة متعدّدة التخصصات ومستشفى، هو مستشفى الأميرة ألكسندرا. ويُنقل عادةً المرضى الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية كبرى إلى جزيرة مجاورة.

44 - وتتولى وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص، بما في ذلك الإشراف على هيئة الصحة، وتضطلع بمهام وضع السياسات والأنظمة المتعلقة بالخدمات الصحية، وهي تعمل ضمن إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة للفترة من عام 2015 إلى عام 2020.

45 - وبموجب نظام الحصص، الساري منذ عام 1985، كان ما يصل إلى أربعة مرضى من أنغويلا يحصلون سنويا على الرعاية الصحية الأولية المجانية من خلال دائرة الصحة الوطنية في المملكة المتحدة. وقد دعت حكومةُ الإقليم إلى إعادة النظر في نظام الحصص، لأن عدد السكان زاد بنسبة 250 في المائة منذ عام 1985، مما ترك الإقليم، وفقا لما ذكرته حكومته، معتمدا على الجزر المجاورة للحصول على الرعاية الصحية.

دال- الجريمة والسلامة العامة

46 - وفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن مستوى الجريمة في أنغويلا منخفض مقارنةً بولايات قضائية أخرى في المنطقة.

47 - وتشكل هيئةُ الإبلاغ عن غسل الأموال الجهازَ المركزي المسؤول عن تلقي وتحليل وتعميم المعلومات المتعلقة بالعائدات المشتبه في أنها متأتية من أنشطة إجرامية، كما توفر الإشراف الاستراتيجي على وظيفة الاستخبارات المالية. وأناطت الهيئة بوحدة الاستخبارات المالية في أنغويلا، التي تشكل وحدة متخصصة ضمن قوة الشرطة الملكية في أنغويلا، القيامَ بمهام تنفيذية يومية فيما يتعلق بطائفة واسعة من التحقيقات في الجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال.

48 - وفي عام 2019، تأثر عمل مكتب مستشار إنفاذ القانون الممول من المملكة المتحدة بتقاعد صاحب الوظيفة وبعملية تعيين خلف له. وظلت السفينة RFA *Mounts Bay* راسية في البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير 2017 في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة، وتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار للتأهب والاستجابة لتهديد الأعاصير، وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث والدعم للاتصالات في حال حدوث أزمات في المنطقة. وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث في المستقبل.

هاء - حقوق الإنسان

49 - ينص دستور أنغويلا على أن لكل شخص في الإقليم الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والتمتع بالممتلكات، وبالحماية التي يوفرها القانون، وحرية الضمير والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في أن تُحترم حياته الخاصة والأسرية. وقد بدأ في أنغويلا تطبيق أحكام اتفاقية حقوق

الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتسري أيضا على أنغويلا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث يحق للأفراد رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد استنفاد سبل الانتصاف في الإقليم. غير أنه لم يبدأ حتى الآن في أنغويلا تطبيق معاهدات أساسية دولية لحقوق الإنسان، منها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

خامسا - البيئة

50 - تتمثل الكيانات الرئيسية المعنية بالمسائل البيئية في أنغويلا في إدارة شؤون البيئة، وإدارة الزراعة، وإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية، وإدارة حماية الصحة، والصندوق الاستئماني الوطني لأنغويلا.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

51 - منذ عام 1998، لا يزال الإقليم عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومنذ عام 2011، يقيم الإقليم حوارا رسميا مع صندوق النقد الدولي. وتشارك أنغويلا في أعمال الجماعة الكاريبية بوصفها عضوا منتسبا. وهي عضو في مصرف التنمية الكاريبي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك. وأنغويلا عضو منتسب في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو في المصرف المركزي لدول شرقي الكاريبي.

52 - وباعتبار أنغويلا إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تابعا للمملكة المتحدة، فهي منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي ولكنها ليست عضوا فيه. وخصص صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر (2014-2020) مبلغ 14 مليون يورو (نحو 42,9 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي) للبرنامج الإقليمي لأنغويلا. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، واصلت المملكة المتحدة وأقاليمها وراء البحار حوارهما بشأن الآثار المترتبة على مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى تلك الأقاليم. وأكدت الدولة القائمة بالإدارة من جديد التزامها بتحقيق نتيجة مؤاتية لجميع أجزاء الأسرة البريطانية.

53 - وفي الاجتماع العادي الأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، المعقود في غروس آيسلت، سانت لوسيا، من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2019، صدر بيان أعرب فيه رؤساء الحكومات عن بالغ قلقهم إزاء استمرار إدراج بعض الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في القائمة السوداء، واعتبروا هذا الإجراء تهديدا واضحا ومباشرا للرفاه الاقتصادي لتلك البلدان وللمنطقة.

54 - وتتعاون حكومة الإقليم بشكل مباشر مع حكومات منطقة البحر الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشتى المنظمات والوكالات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

سابعا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

55 - أوضحت ممثلة لحكومة أنغويلا مخاطبةً لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في جلستها الثالثة، المعقودة في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أنه رغم كون الاندماج في دولة عضو أخرى أو الانتماء إليها خيارين غير محتملين بالنسبة إلى أنغويلا، فإن الإقليم غير قادر على السعي إلى الاستقلال، نظرا إلى المستوى الحالي من الدعم الذي تقدمه الدولة القائمة بالإدارة لتنميته، وإلى الحالة الضبابية المحيطة بمغادرة الاتحاد الأوروبي. وسألت كيف يمكن للأمم المتحدة أن تكفل وفاء المملكة المتحدة بالتزاماتها المعلنة بالتنوع والنجاح والفرص في الأقاليم وألا تسيء استخدام وضعها كبلد مهيمن.

56 - ومضت الممثلة تقول إنه لا ينبغي حمل أي إقليم، جراء اختياره الاستمرار كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، على التقليل من الحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان لشعبه، وهو الوضع الذي وجدت أنغويلا نفسها فيه في ذلك الوقت. واعتبرت أن لمستعمرات الجزر المعرضة لخطر الفناء قبل موسم الأعاصير سببا مشروعا للخوف من فقدان الدعم المالي من الدولة القائمة بالإدارة، الذي تعتمد عليه لتعافيها. وبالنسبة إلى أنغويلا، تجاوزت هذه العلاقة الهواجسَ المالية، فهي تشمل نحو أربعة قرون من التراث والثقافة والقيم المشتركة. بيد أنه من المخيب للآمال أن العلاقة بين الدولة القائمة بالإدارة والإقليم ليست علاقة عصرية أو علاقة تحترم مواطني أنغويلا من كل نواحيها (انظر A/C.4/74/SR.3).

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

57 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، وبسبب الانتخابات العامة التي أجريت في المملكة المتحدة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، أرجئ الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار إلى الربع الأول من عام 2020، حيث ستستضيف الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليمها الواقعة وراء البحار لمناقشة طائفة واسعة من قضايا السياسة العامة، بينها خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والمسائل البيئية، وغير ذلك من المسائل الملحة.

58 - وفي الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أثناء الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، ذكرت ممثلة المملكة المتحدة أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار هي علاقة عصرية قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانياً. وأضافت قائلة إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي السنوي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار وله ولاية رصد الأولويات الجماعية وتعزيزها بروح تعمُّها الشراكة.

59 - ومضت تقول إن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أكدت من جديد، في البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، التزامَها بشراكة سياسية عصرية ودعمَها المستمر للترتيبات الدستورية السارية في الأقاليم، والتي يُفوَّض بموجبها أقصى حد ممكن من السلطات إلى الأقاليم بما يتماشى مع السيادة البريطانية.

60 - وذكرت أن مسؤولية وهدف حكومة بلدها الأساسيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هما كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتوقَّع من حكومات الأقاليم الوفاء

بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في مجال الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة، وقالت إن حكومة بلدها تقدم الدعم للأقاليم في تلك المجالات. وأوضحت قائلة إن حكومة بلدها ملتزمة تماما بإشراك جميع أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات المتعلقة بمغادرة الاتحاد الأوروبي. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت الدولة القائمة بالإدارة لجنة وزارية مشتركة معنية بمفاوضات الاتحاد الأوروبي لمناقشة أولويات أقاليم ما وراء البحار.

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

61 - في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، اتخذت الجمعية العامة القرار 99/74 من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2019 (A/74/23)، والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أكدت من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب أنغويلا في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمِّن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار أنغويلا عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقرُّ به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب أنغويلا نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرّية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وتهيب في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المبيَّنة بوضوح في قرار الجمعية العامة 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) رحبت بالأعمال التحضيرية التي تم القيام بها لصوغ دستور جديد، وتحث على اختتام المناقشات مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الدستور، بما في ذلك الاستطلاع العام، في أقرب وقت ممكن؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم في ما يبذله حالياً من جهود بشأن المضي قدماً في عملية استعراض الدستور داخلياً؛

(و) أكدت أهمية الرغبة التي سبق أن أعربت عنها حكومة الإقليم في أن توفد اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بعثة زائرة إلى الإقليم، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسِّر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وتطلب إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية إلى أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ح) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تعزيز التزاماتها في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمسائل الميزانية، بدعم إقليمي حسب الحاجة والاقتضاء؛

(ط) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ي) شددت على ضرورة أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بأحدث المعلومات المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ك) أكدت أيضا أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب أنغويلا ورغباته وأن تعزِّز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين أنغويلا والدولة القائمة بالإدارة فيه؛

(ل) أهابت بالدول القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في أنغويلا، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى هذا الإقليم؛

(م) أكدت من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم مركزا ماليا دوليا؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تقدم إلى الإقليم كل ما يلزم من مساعدة، وأن تدعم جهود التعافي وإعادة البناء، وأن تعزز القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين تأثر بهما الإقليم في عام 2017؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة أنغويلا وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

المرفق

خريطة أنغويلا